

تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي المصرفي*

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة

الباحثه مروج ظاهر هذال المرسومي

أ.د عباس كاظم الدعيمي

المستخلص

هدف البحث إلى محاولة التعرف على اثر تبني المصارف لمؤشرات مصرفية مهمة مثل مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات الاداء المالي ولعينة مختارة من المصارف الاهلية العراقية بلغت (١٤) مصرفاً، ولسلسلة زمنية مختارة لمدة (١٠) سنوات، واعتباراً من العام (٢٠٠٥) ولغاية العام (٢٠١٤). ولقد انطلق الباحثان من افتراضين اساسيين وهما ان للعلاقة القوية والموجبة بين تلك المؤشرات والاداء المالي المصرفي اثراً مهماً في تحقيق اداء مالي مصرفي متفوق، الامر الذي يمكن تلك المصارف ومن خلال ايلاء الاهتمام بالتغيرات المستقلة (مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية) ان تؤثر وبشكل مباشر في تعزيز مؤشرات ادائها المالي، الامر الذي سينعكس بشكل ايجابي على مختلف نواحي الاقتصاد المحلي، ويمكن بالتالي التخفيف من اثار الازمات المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد العراقي اذا كان لدينا قطاعاً مصرفياً سليماً. ولقد توصل الباحثان في نهاية بحثهما إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياساً بالموجودات الاخرى لدى المصارف، وهذا يؤثر تراكم الاموال السائلة غير المدرة للربحية فيها مما اثر بشكل كبير على نسب الاداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف ادارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوع من المجازفة.

Abstract

The aim of the research is to identify the impact of the important banking indicators, such as liquidity risk indicators in the financial performance for a selected sample of Iraqi private banks as (14) banks with a series of selected period of time (10) years from (2005) till (2014), the two researchers began from two essential hypothesis which consist that the strong positive relation among those indicators and the banking financial performance has an important effect in realizing a successful banking financial performance which enables those banks in taking care in the independent changes (Banking liquidity risk indicators) which can effect directly in strengthening the indicators of its financial performance which will reflect positively on the various fields of the local economy and this can reduce the various crises effects which can effect on the Iraqi economy just in case if we have a right banking section. At the end of their research, the two researchers reached to a series of outcomes within them the raising of currency proportion and the cash assets in comparison with the other assets in the banks and this refers to the accumulation of the non profitable money in it which effected enormously on the proportions of the different financial performance and this might reflect the concerns of the bank managements from engaging in the different domains including a kind of risk.

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً :- مشكلة البحث :

تعد مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية من المؤشرات الأولى المؤثرة على النظام المالي أو على أداء المصارف لان الافتقار إلى السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع ويجبر المصارف على التخلص من بعض موجوداتها الأكثر اماناً أو الأكثر سيولة لمواجهة الالتزامات المتنامية وبالتالي انخفاض حجم الإقراض لارتفاع المخاطر وارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يؤثر على أداء الشركات المالية والذي ينعكس بصورة سلبية على النظام المالي وتظهر من خلال مدى كفاءة مدراء السيولة كمقياس لفاعلية الإدارة العامة في تحقيق أهداف المصارف التجارية.

عليه تتضح الملامح الرئيسية للمشكلة الميدانية للدراسة الحالية عبر تأطيرها بالتساؤلات الآتية .

أ- مال دور الذي تؤديه مؤشرات مخاطر السيولة في الأداء المالي و ماهي طبيعة العلاقة بينهما ؟.

ب- ماهي المؤشرات ذات الصلة بمخاطر السيولة التي قد حظت باهتمام أكبر من قبل المصارف المبحوثة ؟ و هل تميز مصرف معين عينة الدراسة باهتمام أكبر بهذه المؤشرات ؟

ثانياً :- أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث بالأتي :-

أ - تعميق اطلاع المصارف بمتغيرات البحث وبالشكل الذي يمكن إدارات تلك المصارف من إدارتها بطريقة فاعلة، من خلال تشخيص أسباب الضعف ووضع الحلول المناسبة.

ب - يتناول البحث الحالي موضوعاً يربط بين إدارة مخاطر السيولة وكيفية تأثير ذلك على مؤشرات الأداء المالي ، وهذه الإسهامة جديدة بالذكر .

ت - يقدم البحث مجموعة من المقترحات والحلول التي يمكن أن تسهم في إغناء العمل في المصارف عينة الدراسة، الأمر الذي يمكن من خلاله اعمام التجربة على باقي المصارف أو القطاعات المالية الأخرى.

ثالثاً :- هدف البحث

يسعى البحث الحالي لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية أهمها:

أ- توضيح ومناقشة الجدل الفكري عن موضوعات البحث وأبعادها الفكرية والفلسفية وما هي توجهات وراء الباحثان بخصوصها وتجسيد هذه المتغيرات في إطار نظري فضلاً عن تطبيقها في الجانب الميداني.

ب- معرفة وتقييم الآثار المباشرة لكل من إدارة مؤشرات مخاطر السيولة على الأداء المالي في المصارف عينة الدراسة

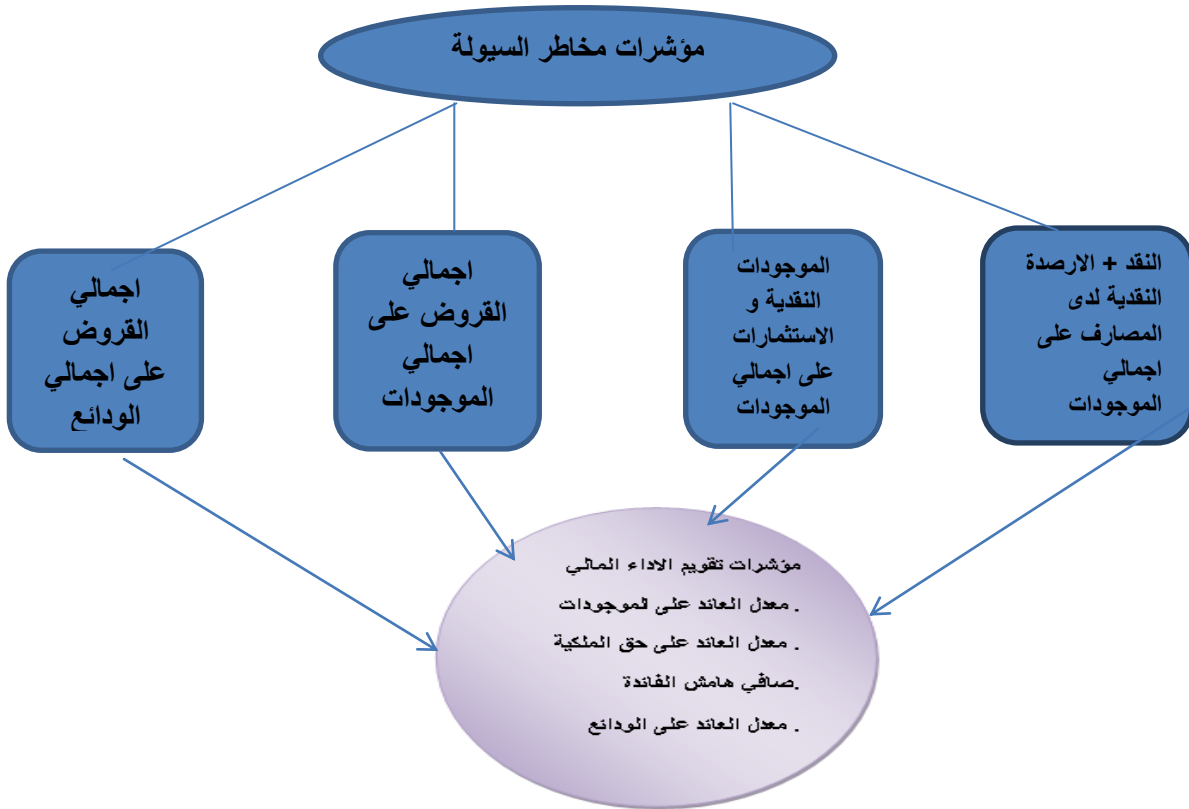
ت- معرفة مدى اهتمام المصارف عينة البحث بمؤشرات مخاطر السيولة ، واي المؤشرات نال الاهتمام الأكبر .

رابعاً:- المخطط الافتراضي للدراسة

بالاستناد إلى الإطار الفكري العام لأدبيات مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية ومؤشرات الاداء المالي المصرفي ، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها قاما الباحثان بتوليف مخطط مطور وافتراضي للدراسة والذي يجسد مخططاً للعلاقات بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها.

بُني مخطط الدراسة الفرضي على وفق ما توافر للباحثان من معرفة للعلاقات المنطقية بين المتغيرات بعد ان قاما بمراجعة واسعة للبحوث الحديثة في هذا المجال . ولقد جرى تطوير المخطط الفرضي للدراسة ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة متمثلة بإشكالية الدراسة و منطلقاتها الفلسفية . و يصور الشكل (١) المخطط الفرضي للدراسة، الذي يعكس تفاعل المتغيرات والتي يمكن توضيحها بما يأتي:-

١. (المتغير الأول) مؤشرات مخاطر السيولة ويضم اربعة ابعاد وهي النقد + الارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات ، الموجودات النقدية و الاستثمارات على اجمالي الموجودات ، اجمالي القروض على اجمالي الموجودات ، اجمالي القروض على اجمالي الودائع .
٢. (المتغير الثاني) مؤشرات تقويم الاداء المالي تمثلت أبعادها الرئيسية ب معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حق الملكية ، معدل العائد على الودائع ، صافي هامش الفائدة.



شكل رقم (١) المخطط الافتراضي للدراسة

خامسا:- فرضيات البحث

- ١- الفرضية الرئيسية الأولى : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر السيولة المصرفية والأداء المالي) .
- ٢- الفرضية الرئيسية الثانية: (لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين إدارة مخاطر السيولة المصرفية و الاداء المالي) .

سادسا : حدود البحث

تتمثل حدود البحث بما يأتي:

١. الحدود المكانية: وتمثلت في اربعة عشر مصرفا تجاريا اهليا عاملا في السوق العراقية ومدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
٢. الحدود الزمانية: مدة الدراسة كانت عبارة عن سلسلة زمنية متصلة مدتها عشر سنوات من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤ ، وذلك لتوفر المعلومات بشكل عام عن كل المصارف .

سابعا :- عينة البحث

اقتصرت عينة البحث على خمسا من المصارف التجارية العراقية الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية كافة التي تم اختيار عينة البحث منها ، نظرا للأهمية القطاع المصرفي التي يحتلها في الاقتصاد العراقي وصاحب اكبر نسبة في سوق العراق للأوراق المالية لذا يعكس نشاط السوق المالي والحالة الاقتصادية.

ثامنا:- أساليب جمع البيانات و تحليلها

في سبيل بناء الاساس النظري والمنطقي لمتغيرات البحث تطلب ذلك من الباحثان اعتماد العديد من المصادر النظرية والتطبيقية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ، واعتمدت أدوات بحثية متعددة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة التي يمكن تقسيمها على قسمين رئيسيين هما:

١. الجانب النظري : تم الاعتماد على مجموعة من المؤلفات والكتب الأجنبية والعربية والدوريات و الأطاريح الجامعية والبحوث والدراسات العلمية وشبكة المعلومات الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
٢. الجانب التطبيقي : استخدم الباحثان في الجانب التطبيقي البيانات المتاحة لديها عن أنشطة المصارف عينة الدراسة والمنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية ، ولقد تضمنت المعلومات اهم ما يحتاجه الباحثان من خلاصة لنشاطات المصارف التي تم تحليلها بواسطة المعادلات التي سيرد ذكرها في الجانب النظري من الدراسة.

تاسعا:- الوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث جرى استعمال عدد من الأساليب الاحصائية التي ساعدت على انجاز هذا البحث والتوصل إلى النتائج ذات الصلة بتحليل العلاقات والتأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ومن هذه الأساليب:

- ١- معامل الارتباط المتعدد (Multiple correlation)
- ٢- معامل الانحدار المتعدد (Multiple regression).
- ٣- معامل التحديد (R^2).
- ٤- اختبار (t test) (t).
- ٥- اختبار (F).
- ٦- P-Value .

المبحث الثاني

الأبعاد الفلسفية و المعرفية لإدارة مخاطر السيولة المصرفية

يتناول هذا المبحث مفهوم السيولة وأهدافها وأهميتها ، ومصادرها ، والتعرف على نظرياتها واستراتيجياتها ، فضلاً عن انه يتناول قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال .

أولاً : مفهوم السيولة

بالرغم من تعدد المفاهيم التي تتأولت موضوع السيولة الا ان جميعها تكاد تعطي المعنى نفسه ، مع وجود بعض الاختلافات التي تنجم عن اختلاف وجهات النظر حول تحديد درجة السيولة للأصل أو الموجود .

وتعرف السيولة بشكلها العام على انها " السهولة والكلفة التي يمكن بها للأصل أو الموجود ان يتحول إلى نقد سائل " (نهاد وآخرون ، ٢٠٠٩ : ٦٦) ويركز هذا التعريف على السهولة التي يتحول بموجبها الموجود إلى نقد سائل ، اي هل توجد مشاكل تحول دون امكانية تحول الاصل إلى نقد سائل ام لا. أما السيولة المصرفية فيعرفها Hempel بأنها (مدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون) (٦٦ : ١٩٩٩ ، Hempel & Simonson) ، اذن فهي السرعة أو الملاءمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد ، وأن عملية تكوين الاصول ذات الاكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة من دونخسارة تحسب (٨ : Bain , ٢٠٠٠ Howells &) .

وعليه فإن السيولة لأي نشاط اعمال تعني بأنها قدرة المنشأة على مقابلة الالتزامات المستحقة بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي موجود من الموجودات إلى نقد سائل بسرعة وبأقل التكاليف (٥٨٠ : ٢٠٠٠ ، Koch & Masdonald).

ثانياً : أهداف السيولة وأهميتها

يذكر (الطيب ، ١٩٩٢ : ٦٤) ان السيولة المصرفية تحقق للمصرف قدرة على تمويل استثماراته المالية والحقيقية مع حرية الاختيار بين الاصناف الملائمة ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته المصرفية ،والافادة من الحصول على الخصم النقدي عندما يتم السداد في وقت مبكر ،والافادة من التقلبات في الاسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في اسعار الاصول المالية (الأوراق التجارية) التي يتعامل بها المصرف التجاري في تحقيق العوائد الاضافية ،وبناء سمعة ائتمانية جيدة للمصرف التجاري لدى الدائنين والافراد المتعاملين والبنك المركزي والمصارف الأخر وذلك من خلال سداد الالتزامات في مواعيدها مما يمكنها من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة اليها بشروط ميسرة .

وتكمن أهمية السيولة في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث عجز في السيولة، وازدادت أهمية السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها ، أضف إلى ذلك التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة ، وغيرها من الأمور التي تتطلب (وعلى الدوام) أن تدار السيولة بكفاءة عالية، حتى يمكن تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن (الكور ، ٢٠١٠ : ٦) ، فضلاً عن الدور الكبير في مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب (حنفي وقرياقص ، ٢٠٠٠ : ٥٥) ، وتزداد أهمية السيولة في شتى الجوانب الاقتصادية من خلال ما نتيجته من ادوات دفع لازمة لإتمام المعاملات ، ولأجراء المبادلات ، ولتمويل عمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها ، وعليه يمكن اعتبار

السيولة النقدية للمصارف هي جزء من السيولة العامة في الاقتصاد بحكم ان النظام النقدي للمصارف هو جزء من النظام الاقتصادي (خلف ، ٢٠٠٦ : ١٩٧).

ثالثاً: مصادر السيولة

أمام كل مصرف من المصارف التجارية مجموعة من المصادر المالية التي تعد روافداً لتشكيل سيولة هذه المصارف أو تعزيزها ، وهذه المصادر منها ما يكون من داخل المصرف الواحد أو قد تكون من جهات خارجية اخر . وعليه يمكن تقسم المصادر المالية للسيولة على مصدرين اثنين هما المصادر الداخلية للسيولة وتتضمن عناصر السيولة الداخلية للمصرف التجاري من بعض الموجودات المتداولة و التي تتكون من السيولة الحاضرة أو (الجاهزة) Quick Liquidity أو ما يطلق عليها بالاحتياطيات الأولية Primary Reserves و السيولة شبه النقدية Semi-cash Liquidity أو ما يطلق عليها بالاحتياطيات الثانوية Secondary Reserves و كما يأتي :-

١- الاحتياطيات الأولية Primary Reserves

هي تلك الموجودات النقدية التي تمتلكها الادارة المصرفية دون ان تحقق لها عائد (الحسيني و الدوري، ٢٠٠٨:٩٤) ، أو ما يعبر عنها بالنقدية الحاضرة لدى المصارف التجارية و تحت تصرفها (حفي و ابو قحف، ٢٠٠٤:٩٤)، اذ بإمكانها استخدامها متى شاعت ودون اي عناء أو اية خسارة تذكر (الشمري، ٢٠١٢:٤٣٧) ، فهي تتمثل بالارصدة النقدية بالعملة المحلية و العملات الاجنبية سواء في حوزة المصرف (خزانة المصرف) أو كودائع لدى البنك المركزي على شكل حساب جاري ، و ارصدة لدى المصارف الاخرى المحلية و الاجنبية (رمضان وجودة ، ٢٠٠٣:١٢٩)، ويضاف اليها ايضا الموجودات التي هي في مرحلة الجباية و التحصيل مثل الصكوك المستحقة على المصارف الاخرى (الصكوك برسم التحصيل)

٢- الاحتياطيات الثانوية Secondary Reserves

و هي عبارة عن موجودات شبه نقدية يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية بسرعة دون عناء خلال فترة قصيرة و باقل خسارة ممكنة (الشمري ، ٢٠٠٩:٣٦٩) كاستثمارات قصيرة الاجل و غالباً ما تشمل على محفظة الأوراق المالية و محفظة الحوالات التجارية المخصوصة (الحسيني و الدوري ، ٢٠٠٨:٩٦) ، وهي تساهم في خلق أو توليد القوة الايرادية (Earning Power) للمصرف ، حيث انها تعد اقرب إلى الموجودات السائلة و لكنها تحقق عائداً معيناً ، كما انها تساهم في سد العجز في الاحتياطيات الأولية (خط دفاع ثاني) ، و يطلق عليها في بعض الاحيان بالاستثمار الوافي (الحسيني و الدوري ، ٢٠٠٠:٧٢) ، فهي تتميز بقصر اجل الاستحقاق و امكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن ، فضلاً عن انه كلما كانت حكومية أو مضمونة من الحكومة (كأذونات الخزنة و السندات الحكومية) كلما كانت سهلة في التصرف بها (جنفي و ابو قحف ، ٢٠٠٤:٩٦). وهذه الاحتياطيات تكون على جزئين هما الجزء الأول وهو محدد قانوناً ، ويسمى بالاحتياطيات القانونية (Legal Reserves) ، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة و سندات الحكومة (ابو حمد و قدوري، ٢٠٠٥:٢٣٤). أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية فيكون محددًا بحسب سياسة المصرف ذاته، اي انها تعد بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة اليه ، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية أو تحويل جزء من الاخيرة له ، و المصارف التجارية كغيرها من منشآت الاعمال تسعى إلى زيادة ارباحها ، و بالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية ، اي بإمكانها ان تستخدم جزءاً من اموالها في استثمارات قصيرة الاجل كسراء الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة التي هي من الاستثمارات المربحة و منها مثلاً الأوراق التجارية المخصوصة و الأوراق المالية ذات الجدارة الائتمانية العالية و الأجل القصيرة . و يرى (الشماع) بانه يمكن للأوراق المالية ذات الفائدة الدورية و الأجل الطويلة ان تكون ضمن الاحتياطيات الثانوية اذا انقضى الجزء الاكبر على اجلها و لم تبق سوى مدة قصيرة على استحقاقها شرط ان تكون صادرة

عن جهة حكومية أو شركات ذات جدارة ائتمانية عالية فكلما اقترب موعد استحقاق هذه الأوراق قل الفارق بين سعرها السائد في السوق و قيمتها الاسمية و من ثم قل تعرضها لمخاطرة تقلبات اسعار الفائدة (الشماع ، ٢٠٠٤:٢٠٩). أما المصادر الخارجية للسيولة فقد طورت المصارف في مطلع الستينات اسلوبا لادارة السيولة يسمى ادارة المطلوبات ، هذا فضلا عن الفوائض الاحتياطية أو مايسمى في الولايات المتحدة بـ(Federal Funds) و الدولار الأوربي ، اتفاقيات البيع و اعادة الشراء ، و فوائض سوق ما بين المصارف (الاسدي، ٢٠٠٦:٣٢) و بفضل هذا الاسلوب في ادارة السيولة يستطيع المصرف التجاري ان يخفض مقدار السيولة المخزونة في ميزانيته ، وان يستعمل فائض التخفيض للاستثمار في قروض و ادوات مالية ذات ربحية افضل ، بما يحقق الموازنة بين المخاطرة و العائد (عقل ، ٢٠٠٦:١٦٢).

رابعاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

ان سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر و هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بها و اهمها عمليات الابداع و السحب على الودائع .ففي الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب من الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق و احتياطيات المصرف التجاري في خزائنه أو لدى البنك المركزي و بالتالي تؤدي إلى تقليص سيولته ، وفي نفس الوقت فان عمليات الابداع النقدي تعمل على رفع سيولة المصرف (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١٢:٢) فكلما زاد حجم وودائع الزبائن لدى المصرف و كانت حركة وودائعه اكثر استقرارا و اقل تذبذبا كانت سيولة المصرف عالية و العكس صحيح (سعيد ، ٢٠١٢:١٣٥) من ناحية اخرى ان نسبة كبيرة من وودائع المصرف هي وودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) و خاصة قطاع الافراد ، فانها تتمتع بدرجة سيولة اعلى من وودائع التوفير و الودائع الثابتة ، لانها تكون قريبة الاستحقاق (الشمري ، ٢٠١٢:٤٣٢). كما يؤثر الوعي المصرفي لدى الجمهور على سيولة المصرف إذ نلاحظ انه في البلدان النامية درجة الوعي المصرفي لدى مواطنيها منخفضة اذ انهم يفضلون ان تكون اموالهم تحت ايديهم باستمرار و عدم قيامهم باستخدام الصكوك أو ادوات الوفاء المختلفة كبطاقات الائتمان ، على عكس المجتمعات المتقدمة التي تفضل استخدام الصكوك و ادوات الوفاء المختلفة على حساب النقد و هذا يزيد من خلق الائتمان اي انه كلما زاد الوعي المصرفي لدى الجمهور انخفضت بالمقابل اهمية السيولة لدى المصارف و بالعكس (الشمري ٢٠١٢:٤٣٣). كما يؤثر رصيد عمليات المقاصة لدى المصارف على سيولة المصرف حيث تزداد اذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الاخرى العاملة في البلد (عبد السادة وآخرون ، ٢٠٠٨:١٢١) ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من ارصده النقدية و تجدر الملاحظة إلى ان عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي تؤدي إلى احداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك اي تغيير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية ، اما على مستوى المصرف الواحد فان حجم السيولة المتوفرة يتأثر نتيجة عمليات المقاصة . كما يؤثر موقف البنك المركزي إذا اعتمد سياسة تقليص عرض النقد في أوقات التضخم ، فانه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوافرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض ، من خلال قيامه برفع سعر اعلى للخصم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) ، وبحصل العكس في حالة توسيع النقد (الانتعاش الاقتصادي) (ابو احمد و قدوري، ٢٠٠٥:٢٢٨)

خامساً: مفهوم إدارة مخاطر السيولة المصرفية

يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بالسيولة الكافية في خزائنها لغرض تنفيذ طلبات السحوبات المفاجئية غير المتوقعة للعملاء ، اذ لا يمكن الطلب من العميل الانتظار لمدة يوم أو يومين بسبب عدم توافر السيولة لدى المصرف ، وهذا ينافي العمل المصرفي اذ على المصرف تدبير السيولة لتلبية سحوبات العملاء من الودائع (غازي ، ٢٠١٢ : ٢٣٢) ، وفي هذه الحالة يلجأ المصرف إلى بيع موجوداته الاقل سيولة لتلبية طلبات السحب الكبيرة ، وينتج عن هذا الامر خطر سيولة اكثر حقيقة ، اذ ان بعض

الموجودات ذوات الاسواق الضعيفة تباع بأسعار اقل عندما يكون البيع أنياً مما لو كان لدى المصرف وقت اطول للتفاوض على البيع، وهذا من شأنه ان يحول مشكلة السيولة في المصرف إلى مشكلة عدم القدرة على ايفاء الديون ويمكن ان يؤدي ذلك في النهاية إلى افلاس المصرف وانهيائه (Saunders , ١٩٩٧ : ٨٣) ، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما وصفه "Hempel" على أنه خطر عدم توافر النقدية عند الاحتياج اليها لتلبية طلبات السحب للمودعين وطلبات الائتمان للزبائن والاستجابة للاحتياجات النقدية الطارئة (Hempel et al., ١٩٩٨ : ٦٧) ، في حين وصفه "الجميل" بأنه عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته النهائية ، أي انه يعجز بشكل كامل عن مقابلة التزاماته (الجميل ، ٢٠٠٢ : ٣٨٨) ، لذا فإن ادارة مخاطر السيولة هي في الحقيقة سياسة تعكس عمل المصرف من الناحية المالية ، و ان عمل هذه الادارة هو اساسا يتصل بالمستقبل و بالتالي فان الحديث عن ادارة مخاطر السيولة انما هو عمل يتصل بالمستقبل غير المؤكد ، وتعرف ادارة مخاطر السيولة بانها (اضطلاع المصرف بتخطيط ورقابة السيولة من خلال التنبؤ بحجم و توقيت التدفقات النقدية الداخلة و تحديد الفائض أو العجز المحتمل في الرصيد النقدي للمصرف و اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاهه، إذ ان الكشف عن احتمال حدوث عجز و الاستعداد لمواجهة يخدم هدف السيولة و يخفض خطرها) .

سادسا: مقاييس مخاطر السيولة المصرفية

تشير مقاييس مخاطر السيولة إلى قدرة المصرف على اقتراض الأموال و قدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها. وتستعمل نسب حقوق الملكية إلى الأصول، والخصوم إلى الأصول بوصفها مؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في المصرف، والقدرة على الاقتراض من السوق المالي، فعلى سبيل المثال فان المصرف الذي تكون حقوق الملكية فيه اكبر من مصرف آخر (أي تكون نسبة الرفع المالي لديه اقل من المصرف الآخر) تكون لديه فرصة اكبر للحصول على المزيد من القروض، وذلك لان احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون اقل. كذلك فان المصرف الذي يعتمد بدرجة اقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل اذون وسندات الخزنة والسندات الحكومية وغيرها، فانه يمكنه إصدار كمية اكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فان تكلفة الاقتراض تكون اقل موازنة من المصرف الذي يعمل بصورة معاكسة (الكردي ، ٢٠١٠:٢).

ان مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف هي الآتية:- (رجاء ، ٢٠١٠:٢) و (Cornett,mcnutt and Tehranian,٢٠٠٦:٣٢ ; Koch and Donald,٢٠٠٠:١٣٧)

النقد +الأرصدة النقدية لدى المصارف

$$أ. \text{ مخاطرة السيولة} = \frac{\text{النقد +الأرصدة النقدية لدى المصارف}}{١٠٠ \times \text{إجمالي الموجودات}}$$

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة كون ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء أكانت في الصندوق أم لدى المصارف التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

الموجودات النقدية و الاستثمارات

$$ب. \text{ مخاطرة السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات}}{١٠٠ \times \text{إجمالي الموجودات}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

اجمالي القروض

$$ت. \text{ مخاطرة السيولة} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{100 \times}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطرة السيولة بعد ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة إلى السيولة .

اجمالي القروض

$$ث. \text{ مخاطرة السيولة} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{100 \times}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر، أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

سابعاً: تحديد الاحتياجات اللازمة للسيولة المصرفية وفجوتها

إن تحويل مطلوبات المصرف إلى موجودات مدرة للعائد مع العمل على جعل مخاطر الائتمان Credit risks في حدها الأدنى والمحافظة في الوقت نفسه على موجودات سائلة كافية بما يجعل مخاطرة عدم القدرة على تلبية طلبات السحب المقدمة من المودعين في أدنى حد ممكن هي الوظيفة الرئيسية لإدارة السيولة والتي تقوم بها بهدف تعظيم العوائد على الموجودات المدرة لها ((٣٦٢ : ٢٠٠٠ , Sannders) ويعد تحديد حجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية من الأمور التي تحظى باهتمام إدارات المصارف ، ذلك لأن زيادة السيولة في المصارف يجعلها تضحي بأرباح كان يمكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال جيداً ، ومن ناحية أخرى فإن نقص السيولة يمكن أن يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالنظام المصرفي الأمر الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني (إتحاد المصارف الكويتية ، ٢٠٠٧ : ٣) وتعد الخبرات السابقة والقدرة على التنبؤ بالأحداث المحتملة من أهم العوامل التي تساعد المصارف على تقدير احتياجات السيولة في المستقبل (الحنأوي وعبد السلام ، ٢٠٠٠ : ٢٣٨) . وللتعرف على مركز السيولة الذي يتمتع به المصرف لابد له من التعرف على الموارد المتاحة حالياً والمتوقعة في المستقبل ومقارنتها باحتياجاته المالية. وبالرغم من أن القانون عادة ما يحدد (حداً أدنى) لنسبة السيولة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف (رمضان وجودة ، ٢٠٠٣ : ٩٧) فإن احتياجات السيولة تختلف من مصرف لآخر حسب طبيعة العمليات وأنواع الموارد المتاحة . ولأنه من غير الممكن التأكد (١٠٠%) من حجم الطلب المستقبلي على القروض أو السحوبات من الودائع ومتطلبات السياسة النقدية فإن أي مدير سيولة في مصرف ما لا يستطيع أن يقدر بدقة احتياجات السيولة قصيرة أو طويلة الأجل ذلك أن المستقبل غير مؤكد ولا يمكن للتنبؤ الطبيعي فيه أن يكون دقيقاً مما يجعل إدارة السيولة تحأول ويكل ما تمتلك من خبرات التنبؤ باحتياجات السيولة خلال المدة القادمة وذلك بالاعتماد على تقديرها الذاتي (Wood : ١٩٧٨ ١٤٩)

وهناك الكثير من التغيرات على الصعيد الاقتصادي التي تؤثر في معدلات السحب من الودائع والطلب على القروض ، منها التغيرات الموسمية والدورية فضلاً عن التغيرات غير المنتظمة (١٦٠ : ١٩٨٩ , Reed & Gill). وفيما يخص فجوة السيولة المصرفية يقصد بها الفجوة الناتجة بسبب الفرق بين الموجودات السائلة Liquid Assets والمطلوبات المتقلبة أو المتغيرة Volatile Liability أو ما يطلق عليها بالمصادر المالية المتقلبة" (الجميل ، ٢٠٠٢ ، ٢٣٦) (Hempel et al., ١٩٩٨, ١٦٤) . ويضيف

Rose إلى انه متى ما تكون مصادر واستخدامات الاموال غير منسجمة ، عندها يكون لدى المصرف فجوة سيولة مقاسة بحجم الفرق بين مصادر امواله واستخداماته (Rose, ١٩٩٩, ٣٥٧) .

ثامنا :- أسباب نشوء مخاطر السيولة وانواعها وأجراءات أدارتها

يمكن ان تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة ، فعلى سبيل المثال فقد تنشأ هذه المخاطر اما من جانب الالتزامات (Liability – side) أو من جانب الاصول (Asset- side) أو من المصارف خارج الميزانية أو مزيج بينهم على النحو الآتي : (الخطيب ، ٢٠٠٥ : ٢١٠)

أ. تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير من دونتحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب ، خاصة عندما يقوم المودعون بسحب ايداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ مما يتطلب توفير اموال اضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الاصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ .
ب. قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الاصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الاصول (التدفقات النقدية الداخلة للمصرف) لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة .

وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير من دونتحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب ، خاصة عندما يقوم المودعون بسحب ايداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ مما يتطلب توفير اموال اضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الاصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ .قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الاصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الاصول (التدفقات النقدية الداخلة للمصرف) لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة .قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية ، على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة اكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من المصرف مما يتطلب ان يقترض المصرف اموالاً اضافية على وفق المفهوم السابق ، فإنه يوجد ثلاثة انواع رئيسة لمخاطر السيولة كما يأتي: (البنك المركزي المصري : ٢٠١٥)

- أ- مخاطر السيولة التمويلية : تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة من دونان يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للمصرف .
- ب- مخاطر السيولة السوقية : تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع احد اصوله أو رهنه على وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسهيلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية) .
- ت- مخاطر السيولة العرضية : تنشأ عن الاستعمال المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء .

تاسعا: - أساليب التعامل مع مخاطر السيولة

١- تفادي خطر السيولة.

يجب ان تضع المصارف حدوداً لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط ودرجة تعقد عناصر المركز المالي والاطار الكلي لمخاطر السيولة. ويجب مراجعة هذه الحدود بصفة دورية وان يتم تعديلها في حالة تغيير الظروف أو مستوى المخاطر المقبول لدى المصرف. وفي حالة تجاوز الحدود الموضوعه فان ذلك يكون مؤشرا على زيادة حجم المخاطر لدى المصرف أو عدم فعالية نظام إدارة المخاطر لديه يجب ان يتضمن نظام الحدود على الاقل حدود فجوات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للفتترات الزمنية المختلفة وحدود لتركيز مصادر التمويل في أسواق معينة (سوق الانترنت، التوريق، عدد محدود من المودعين). وبناء عليه يجب على المصارف صياغة سياستها التمويلية استنادا إلى مستوى مقبول من التنوع (متضمنة لدائنين، منتجات السوق، العملات، والمناطق

الجغرافية) وكذا تقوية العلاقات مع مقدمي التمويل الرئيسيين من خلال دورية الاتصال بهم ودورية استعمال الخدمات التمويلية والمتابعة والتقييم المستمر للتطورات في الأسواق التمويلية (www.cbe.org.eg) .

٢- تحويل المخاطرة (Risk Conversion)

ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل المخاطر اليها مثل التامين، كما في حالة تمويل الصادرات، والتغطية المستقبلية في ما يتعلق بالعملات (مروان نحلة، ٢٠١٠: ٥٩).

ومن الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من المصرف إلى جهة أخرى أكثر استعداد لتحملها ويمكن استعمال أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستعمال تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر (التحوط) فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطرة المالية ويتم بالشراء والبيع من اجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها ويقوم المتعاملون والمعالجون على وفق له (التحوط) بحماية انفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له (شعبان فرج ، ٢٠١٤: ٢١).

عاشرا :-نظريات و استراتيجيات إدارة السيولة

أولاً: نظريات إدارة السيولة

١- نظرية القروض التجارية (Commercial loans theory)

تركز هذه النظرية على ضرورة استخدام أموال المصرف باستثناء الاحتياطيات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الأجل ناشئة عن المعاملات التجارية المترتبة على حركة السلع والخدمات الجاهزة من المنتجين إلى المستهلكين والمعاملات الصناعية قصيرة الأمد المنصبة على قيام المنتجين بشراء المواد الأولية أو تسويق (سلعهم) و خدماتهم ودفع المستحقات الأخرى لأغراض موسمية (عيس، ٢٠٠١: ٩) ، و تركز هذه النظرية على وجوب استخدام الموارد النقدية للمصارف التجارية في قروض قصيرة الأجل لأغراض تدعيم رأس المال التشغيلي لتمويل عمليات الشراء أو التخزين و غيرها إذ يعتقد أنصار هذه النظرية أنه يمكن تأمين سيولة مصرفية كافية إذا كانت الموجودات المربحة لدى المصرف على هيئة أوراق مالية وأوامر دفع حوالات خزينة قصيرة الأجل (الموسوي، ١٩٧٨: ٧-٨) .

٢- نظرية تفضيل السيولة .

وبموجب هذه النظرية فان الموجودات تصبح سائلة فقط إذا ما تمتعت بالقابلية على التحول إلى نقد . وهي ترى بان مركز المصرف لن يتأثر بطلبات أصحاب الودائع سحب ودائعهم منه إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق الخاصة أو تسهيل بعض الموجودات للمحافظة على سيولته وتدعيم مركزه المالي . وهذه المرونة تتوقف على تنوع وتعدد الموجودات والعمليات التي يقوم بها المصرف (عيسى ، ٢٠٠١ : ١٠)

٣- نظرية الدخل المتوقع.

يرى واضعو هذه النظرية بان القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من المصرف تسدد على دفعات مستمدة من دخل المنشأة أو الزبون المقترض ... الأمر الذي يوافر للمصرف التجاري انسياباً نقدياً "منتظماً" ناجماً "عن تسديد المقترضين لأقساط القروض المستحقة عليهم بحيث يتوافر لديه سيولة نقدية تمكنه من تلبية طلبات الاقتراض الجديدة (الموسوي ، ١٩٧٨ : ٩ - ١٠)

ثانياً: استراتيجيات و مراحل توفير احتياجات السيولة المصرفية .

١- استراتيجية إدارة الموجودات

وتتضمن الاحتفاظ بالاحتياطيات الثانوية قصيرة الأجل التي تستحق خلال مدة لا تتجاوز السنة الواحدة والقروض ذات النوعية العالية فضلاً عن الموجودات الجاهزة للتسويق (Wood , ١٩٧٨ : ١٥٧) وتستند هذه الاستراتيجية إلى فكرة أساسية مفادها أن اغلب احتياجات المصرف من السيولة يمكن تلبيته من خلال الأوراق المالية الحكومية والموجودات ذات القابلية التسويقية العالية (المكصوصي ، ٢٠٠٠ : ٧) .

٢ - استراتيجية إدارة المطلوبات (Liabilities management strategy)

إذا ما كانت التدفقات الخارجة اقل من رصيد الاحتياطيات فلا يواجه المصرف عند ذلك أي أزمة سيولة إذ أن هذه الأزمة تحدث عندما تكون الاحتياطيات المقررة مسبقاً اقل من السحوبات الفعلية ، وعندها يمكن للمصرف أن يواجهها من خلال الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي (Baltensperger , ١٩٨٠ : ٣٧) فعادة ما يتم قياس مدى قدرة المصرف على التعامل مع مشكلة السيولة من خلال قدرته على إيجاد وتنمية مصادر تمويل كافية تساعده على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمتوقعة للسيولة ويشروط مقبولة (Central bank of Liberia : ٦ : ٢٠٠٥) ، حيث يمكنه أن يقوم بتوفير متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادر الأموال بدلاً من الاعتماد على استخداماتها ، فبدلاً من الاستثمار في أدوات سوق المال أو التركيز على درجة سيولة تشكيلة القروض فإنه يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة

٣- استراتيجية إدارة الأموال.

يقوم هذا المدخل على المزج بين إدارة الموجودات والمطلوبات بحيث يأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية ودرجة المخاطرة (الحناوي وعبد السلام ، ٢٠٠٠ : ٢٤٥) ، فما دام الغرض من الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي هو تدنيّة مخاطر العجز أو النقص في الموجودات السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة تدفقات الودائع الخارجة من المصرف والطلب على القروض فإن بإمكان المصرف الاحتفاظ بحد أدنى من هذا الاحتياطي آخذاً بنظر الاعتبار أن باستطاعته استعادة بعض القروض الممنوحة والاقتراض من المصارف الأخرى (Inter Banks) أو من البنك المركزي عند الحاجة ((Sannders , ٢٠٠٠ : ٣٦٢) فهذا التكامل في إدارة الموجودات والمطلوبات يمنح المصرف القدرة على مواجهة دورة الأعمال والضغط الموسمية على ودائعه وقروضه من خلال تكوين محافظ الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بما يحقق أهدافه

المبحث الثالث

الأبعاد الفلسفية و المعرفية لتقويم الأداء المالي المصرفي

أولاً:- مفهوم الأداء المالي

عبر عن الأداء بمفهوم واسع بأنه " النتائج التي يحصل عليها من العمليات وكذلك يعطي الفرصة لأجراء التقييم والمقارنة نسبة إلى النتائج السابقة والمعايير والمقارنة مع المصارف الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية". أن مفهوم الأداء على مستوى المصارف ومنها المصارف التجارية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى إذ أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما نجد الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المالي المصرفي على وفق هذه الأطار " أن أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات أو المعايير السوقية والعائد على الموجودات، إذ يعد مقياساً محاسبياً مقبول بشكل واسع لقياس ربحية

المصرف". (Sinkey&Joseph, 2002: 203). و يقصد بالأداء المالي المصرفي " الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف". (سلام، 2004: 245). كما عبر الكرخي عنه "بأنه ما يحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط وهو أولى الخطوات على مستوى الأداء الذي تمارسه المصارف للنهوض بمستواها الاقتصادي". (الكرخي، 2001: 39)، فالأداء المالي المصرفي هو " عملية اشتقاق مجموعة من المؤشرات تهتم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية و المالية و ذلك من خلال القوائم المالية وذلك لاستخدامها في تقييم الاداء المالي المصرفي للمصارف . (مطر، 2006: 3) .

عليه يتضح أن الأداء المالي المصرفي هو النتيجة النهائية لنشاط المصرف المقيمة بمقاييس يمكن من خلالها معرفة ماتم تحقيقه من أهدافه الفعلية ومقارنتها بالأهداف المخططة .

ثانياً: - أهمية قياس الأداء المالي المصرفي

يحتل الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر، لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المصرف ومدى تحقيقها لأهدافها. ومن خلاله يُكشف عن إيجابيات وسلبيات الأداء خلال مدة محددة وتحلل اسبابها. من أجل تدعيم الجوانب الإيجابية والتغلب على السلبيات، بما يسهم في رفع مستوى الأداء في المستقبل. ولقد تناولته الدراسات المالية والمحاسبية لقياس كفاءة أداء المصارف بقصد التأكد من حسن أستغلال الموارد المتاحة وللتأكد من إمكانية المصرف لتحقيق الأهداف المرجوة منه وقدرته على تحقيق الإرباح مستقبلاً ومدى أمكانيته في تحقيق ماخطط له من أهداف أخرى. ويمكن إيجاز أهمية قياس الأداء المالي المصرفي من انه يوفر مقياساً لمدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق اهدافه. ويوفر قياس الأداء معلومات لمختلف المستويات الادارية بالمصرف لإغراض التخطيط والرقابة وأتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية. ويظهر قياس الأداء التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل عن طريق نتائج الأداء الفعلي سواء أكانت مقارنته تاريخياً في المصرف من سنة لأخرى أو مقارنته قطاعياً مع المصارف المماثلة له . (جبارة، 2002: 17)

ثانياً: - تقييم الأداء المالي المصرفي

أن استخدام أسلوب التحليل المالي بأستخدام النسب المالية يعد من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوياً وأستخداماً وخاصة عند تقييم أداء المصارف التجارية بسبب وجود عدد من الأسباب التي تدعم عملية قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي بواسطة النسب المالية و إمكانية دراسة وتقييم الأداء المالي المصرفي لتحقيق التخطيط المالي في المصارف مما توفره تلك المؤشرات من معرفة بالمركز المالي في الماضي والحالة التي وصل اليها في الحاضر والوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال وأستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس سليم . إمكانية مقارنة نتائجها مع مؤشرات النسب للمنافسين، وتساعد في توضيح التحسينات الممكنة أو الضرورية لاسيما إن كان أداء المصرف منخفضاً (Hempel& Simonson, 1999: 109). وهناك بعض المحددات التي يجب مراعاتها عند التحليل بأستخدام النسب المالية (أحمد، حنظل، 2012: 203). إذ لايمكن أستخدام نسبة مالية واحدة للحكم على أداء المصرف، لأنها لاتعطي معلومات فعالة عن وضع المصرف بل يمكن أستخدام مجموعة من النسب للحكم على المصرف، ولكن إذا كان التحليل المالي متعلقاً بجزء أو ناحية معينة فقط من وضع المصرف فأن استخدام نسبة واحدة أو اثنتين قد يكون كافياً لأعطاء صورة عن الوضع المطلوب .

رابعاً :- مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي

تعد المؤشرات المالية التي تتمثل بالنسب المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية قياس وتقييم الأداء في المصارف ، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم ، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء للمصارف ، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها. (الموسوي ومحمد، ٢٠١٢: ٢١٨).

ولهذا فقد أوجدت عدة مؤشرات للربحية تعكس الجوانب الرئيسية لأداء المصارف وهي :-

١- معدل العائد على الموجودات :

مقياس أساسي لأداء المصرف إذ تشير هذه النسبة إلى فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وهو من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في أستغلال الموجودات وتوليد الأرباح، ويتناسب العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والأستثمارات المصرفية.(Gitman, ٢٠٠٩: ٦٨)، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً دل على كفاءة وفاعلية الأداء المالي المصرفي الجيد لذلك المصرف. (العارضي، ٢٠١٣: ٦٧). $\text{معدل العائد على الموجودات} = \text{صافي الدخل} / \text{اجمالي الموجودات}$

٢- معدل العائد على حقوق الملكية :

تقيس النسبة ما يحصل عليه المالكين نتيجة أستثمار أموالهم في نشاطات المصرف ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة، وهو يمثل المقياس الأكثر أهمية للربحية لأنه يحدد مدى ملائمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الأخرى، ويتكون حق الملكية في المصارف التجارية من (رأس المال+الاحتياطيات+الأرباح المحتجزة). (Gitman, ٢٠٠٩: ٦٩)، كلما كان المعدل مرتفعاً دل على حالة إيجابية وجيدة للمصرف ، والعكس صحيح وبالتالي على إدارة المصرف مراجعة سياستها وخططها في هذا الجانب وتصحيحه. (العارضي، ٢٠١٣: ٦٨).

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية

٣- معدل العائد على الودائع :

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها وبحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع وهذا المعدل يمثل معدل العائد الصافي على الودائع ، إذ إن الفوائد على الودائع قد تم خصمها من صافي الربح (هندي ، ١٩٩٦ ، ٤١٥).

معدل العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الودائع

٤- صافي هامش الفائدة

يعبر عنها بصيغة النسبة المئوية أي نسبة الفرق بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المقبوضة وتكاليف الفوائد المدفوعة) مقسومة على الموجودات المولدة للدخل وتتضمن هذه الموجودات كل من الأستثمارات والقروض، وهذه النسبة ترتبط بمخاطرة سعر الفائدة إذ يعد مكوناً رئيساً للربح أو الخسارة للمصرف نتيجة تأثره بمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة . (J.Dermine&Y.Bissada, ٢٠٠٢: ٧١).

صافي هامش الفائدة = دخل الفائدة - مصاريف الفائدة / الموجودات المولدة للدخل .

المبحث الرابع

الجانب التطبيقي: قياس علاقة التأثير بين مؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة و مؤشرات الأداء المالي المصرفي كمتغيرات تابعة

بعد تحليل البيانات المعبرة عن مؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع و استخدامه نموذج الانحدار الخطي التي اعتمده في التحليل القياسي من خلال الاختبارات الاحصائية والقياسية للمصارف عينة الدراسة والتي تمثل (١٤) مصرفا أهليا تم اخذ عينة عشوائية (٥) مصارف لبيان قياس التأثير و للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤) وكما يلي

أولا :- قياس اثر مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف الموصل للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

بهدف قياس أثر مؤشرات السيولة المصرفية في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف الموصل، تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات السيولة كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (١) وجدول (٢).

جدول (١) نتائج قياس اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية Z_2 . $Z_2 = 0.172 - 0.113 X_4$.

المعلمة	التقدير	R	R ²	p-value	T المحسبة	T الجدولية	F المحسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	٠.١٧٢	٠.٧٩١	٠.٦٢٦	٠.٠٠٣	١٠.٥٠	١.٨٦٠	١٣.٣٩٧	٤.١	١.٤٤٨
B _٤	-٠.١١٣				٣.٦٦				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

نلاحظ ان النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (١) تدل على نجاح الانموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات تقويم الاداء المالي حيث بلغ معامل التفسير (R²) مايقارب (٠.٦٢٦) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف الموصل وهذا يفسر ان المتغير المستقل X_٤ نسبة القروض إلى الموجودات استطاعت الاستحواذ على ما نسبته (٠.٦٢٦) من المتغيرات المؤثرة على العائد على حق الملكية ROE اما النسبة الباقية (٠.٣٧٤) من التغيرات في العائد على حق الملكية ترجع إلى عوامل تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحسبة عند مستوى معنوية (٠.٠٥،٩) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p-value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تاثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار - Durbin (Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحسبة (١.٤٤٨) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=٠.٨٣) والحد الأعلى (du=١.٤) وهي كذلك اقل من قيمة (du=٤) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة سالبية معلمة المتغير X_٤ تدل علاقة عكسية بين نسبة القروض على الودائع إلى العائد على حق الملكية وذلك لان زيادة هذه النسبة توحي إلى زيادة حاجة المصرف إلى مصادر تمويل جديدة لتلبية طلبات القروض اما الاقتراض من سوق النقد أو بيع بعض الاصول وهذا الامر يترتب عليه ارتفاع تكاليف التمويل مما يؤدي إلى انخفاض الارباح وزيادة المديونية.

جدول (٢) نتائج قياس اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة $Z_4 = 0.033 + 0.803 X$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p- value	T المحسبة	T الجدولية	F المحسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	٠.٥٣٣	٠.٧٨	٠.٦٠٨	٠.٠٠٤	٢.٠١١	١.٨٦٠	١٢.٤٣	٤.١	٢.٤
B _٢	٠.٨٠٣				٣.٥٢٦				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول (٢) إن هناك فقط متغير مستقل وهو X_2 (نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z_4 (صافي هامش الفائدة) ويظهر ذلك جلياً من خلال معامل التحديد (R^2) حيث بلغ (٠.٦٠٨) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر (٠.٦٠٨) من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة (٠.٣٩٢) من التغيرات الحاصلة في مؤشر تقويم الاداء المالي ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. ونجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F, T) المحسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p -value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع. كذلك اختبار $D-W$ يؤكد أن النموذج القياسي لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي إذ بلغت قيمة المحسبة (٢.٤) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=0.83$) والحد الأعلى ($du=1.4$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du-4$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة وبالغة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات ونسبة صافي هامش الفائدة لان ارتفاع هذه النسبة يدل على ان المصرف يمتلك قوة ومثانة من ناحية مخاطر السيولة كذلك هذه الاستثمارات تحقق فائدة و مخاطرتها وكلفتها منخفضة كذلك تشجع المصرف على زيادة الاستثمارات والقروض وتحقيق الارباح من خلال فروقات الفائدة.

ثانياً:- قياس اثر مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف الخليج للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

يهدف قياس اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع لمصرف الخليج تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب stepwise في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (٣) والجدول (٤) والجدول (٥).

جدول (٣) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على الموجودات $Z_1 = 0.010 + 0.106 X_3$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p- value	T المحسبة	T الجدولية	F المحسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	٠.٠١٥	٠.٧٣٠	٠.٥٣٣	٠.٠٠٨	١.٣٠٣	١.٨٦٠	٩.١٣١	٤.١	١.٨٠٤
B _٣	٠.١٥٦				٣.٠٢٢				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول (٣) إن المتغير المستقل X^3 نسبة اجمالي القروض على اجمالي الموجودات يؤثر في المتغير التابع Z_1 (العائد على الموجودات) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول ونجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R^2) ما يقارب (٠.٥٣٣) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر ٥٣.٣% من التغير الحاصل في Z_1 وان ما نسبة ٤٦.٧% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F, T) المحسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p -value هو اقل من قيمة ٠.٠٥ مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع ، كذلك اختبار $D-W$ يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحسبة (١.٨٠٤) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=٠.٨٣$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du-٤$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال إلى اجمالي الموجودات والعائد على الموجودات وذلك بسبب ان ارتفاع هذه النسبة يعني الوضع المالي للمصرف مستقر والمصرف لديه ملاءة مالية عالية وبالتالي استقرار جانب موجودات المصرف وعدم حاجة المصرف إلى بيع الموجودات بسعر قد يكون اقل من القيمة السوقية وبالتالي يحقق خسارة للمصرف ويتحمل تكاليف معاملات وبالعكس.

جدول (٤) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في معدل العائد على الودائع $Z^3 = ٠.٠٢٥ + ٠.١٥٣X^4$

المعلمة	التقدير	R	R^2	p-value	المحتسبة T	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b_0	٠.٠٢٥	٠.٨٠٧	٠.٦٥١	٠.٠٠٢	١.٦٥٧	١.٨٦٠	١٤.٠٠٨	٤.١	١.٨٧١
B^4	٠.١٥٣				٣.٨٦				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يظهر من خلال النتائج الاحصائية في الجدول (٤) نجاح الانموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد R^2 يبين مؤشرات مخاطر السيولة ومعدل العائد على الودائع حيث بلغ معامل التفسير (٠.٦٥١) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر نسبة ٦٥.١% من التغير الحاصل في المتغير المستقل اما نسبة ٣٤.٩% ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي.

كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F, T) المحسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p -value هو اقل من قيمة ٠.٠٥ مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار $D-W$ يؤكد خلوا النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحسبة (١.٨٧١) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=٠.٨٣$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du-٤$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير المستقل X^4 تدل على وجود علاقة ايجابية مع معدل العائد على الودائع لان زيادة النسبة تعني فوائد اكثر لان فائدة المصرف تحدد من خلال الفرق بين فوائد القروض والودائع وبالتالي زيادة استثمار المصرف في القروض يعني عوائد اكثر .

جدول (٥) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة $Z_4 = 0.026 + 0.239 X_4$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p- value	T المحسوبة	T الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية	D.W
b ₀	0.026	0.55 1	0.725	0.001	1.312	1.860	21.04	4.1	1.695
B ₄	0.239				4.587				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول (٥) إن هناك المتغير المستقل X_4 (نسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع) يؤثر في المتغير التابع Z_4 (صافي هامش الفائدة) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R^2) مايقارب (0.725) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 72.5% من التغير الحاصل في Z_4 وان ما نسبة 27.5% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحسوبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة 0.05 مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع. كذلك اختبار D-W يوكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحسوبة (1.695) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=0.83$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du=4$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير X_4 تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع وصافي هامش الفائدة ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع الفوائد المستلمة من الاقراض وهي اكبر من الفوائد الممنوحة على الايداع بالتالي التأثير على دخل الفوائد بصورة ايجابية

ثالثاً:- قياس اثر مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف سومر للمدة (2005-2014).

تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع لمصرف سومر واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (٦) و (٧) و (٨).

جدول (٦) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على الموجودات $Z_1 = 0.058 - 0.083 X_2$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p- value	T المحسوبة	T الجدولية	F المحسوبة	F الجدولية	D.W
b ₀	0.058	0.849	0.721	0.001	6.783	1.860	20.71	4.1	1.51
B ₂	-0.083				4.552				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الإحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (٦) إلى نجاح الانموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات حيث بلغ معامل التفسير (R^2) ما يقارب (٠.٧٢١) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات تقييم الاداء المالي لمصرف سومر وهذا يفسر ان المتغير المستقل X_2 نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات إلى الموجودات استطاعت تفسير نسبة ٧٢.١% من المتغيرات المؤثرة على العائد على الموجودات اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية كذلك اختبار p -value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تائثر معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin - Watson)) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (١.٥١) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=٠.٨٣$) والحد الأعلى ($du=١.٤$) وهي كذلك اقل من قيمة ($٤-du$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة سالبيه معلمة المتغير X_2 تدل علاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على الموجودات و ROA وهذه النسبة كلما ارتفعت تدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة سيولة عالية لمواجهة مخاطر السيولة المحتملة سواء في جانب الموجودات وجانب المطلوبات لذلك هذه الموجودات توفر سيولة عالية للمصرف وهي اساسا مبنية على التزامات المصرف وتحقق عائد منخفض قياسا بالموجودات الاقل سيولة

جدول (٧) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية X_1 $Z_2 = ٠.٠٩٦ - ٠.٨٣ X_1$

المعلمة	التقدير	R	R^2	p- value	Tالمحتسبة	Tالجدولية	Fالمحتسبة	Fالجدولية	D.W
b_0	٠.٠٩٦	٠.٨٣	٠.٦٩٠	٠.٠٠١	٦.٠٨٦	١.٨٦٠	١٧.٧٨٣	٤.١	١.٥٠٢
B_1	-٠.١٥				٤.٢١٧				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تبين نتائج الاختبارات الإحصائية الواردة في الجدول (٧) ان المتغير المستقل X_1 تؤثر في المتغير التابع Z_2 وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات تقييم الاداء المالي اذ بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (٠.٦٩٠) وتمثل مقدار التغيرات في Z_2 والتي يسببها المتغير المستقل واستطاع تفسير ما نسبته ٦٩% من التأثيرات على مؤشر العائد على حق الملكية ROE اما نسبة ٣١% من التغيرات الحاصلة في Z_2 ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p -value يدل على وجود علاقة تائثر معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin - Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي لسالبية إشارة معلمة المتغير تبين ان العلاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية على اجمالي الموجودات والمتغير التابع اي تغير بنسبة ١% في X_1 يؤدي إلى تغير Z_2 بنسبة ٦٩% وتفسير ذلك زيادة نسبة تعني ان المصرف يحتفظ بسيولة ١٠٠% اما على شكل احتياطات أو ارصدة نقدية وبالتالي لا تحقق عائد للمصرف سوى ضمان سيولة وبالتالي خسارة فرصة الكلفة الضاعة لان المصرف يتحمل تكاليف من اجل الحصول على هذه الارصدة.

جدول (٨) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في معدل العائد على الودائع X_1 $30.3\% - 0.188 = Z^3$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p-value	T المحسبة	T الجدولية	F المحسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	٠.١٨٨	٠.٧٨٨	٠.٦٢١	٠.٠٠٣	٥.٠٤١	١.٨٦٠	١٣.١٠	٤.١	١.٦٣
B ₁	-٠.٣٠٣				٣.٦٢				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تبين نتائج الاختبارات الاحصائية في نجاح الانموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات تقويم الاداء المالي الواردة في الجدول (٨) اذ تظهر قيمة معامل التفسير (R²) (٠.٦٢١) وتمثل مقدار التغيرات في Z³ والتي يسببها المتغير المستقل وتفسر نسبة ٦٢.١% من التأثيرات على مؤشر معدل العائد على الودائع اما نسبة ٣٧.٩% من التغيرات الحاصلة في Z³ ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحسبة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin - Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي تدل سلبية إشارة معلمة المتغير ان العلاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية على اجمالي الموجودات ومعدل العائد على الودائع اي تغير بنسبة ١% في X₁ يؤدي إلى تغير Z³ بنسبة ٦٢.١% باتجاه معاكس وذلك لان هذه النسبة تبين ان المصرف يحصل على جزء كبير من النقدية عن طريق الودائع كاحتياطيات قانونية وفي بعض الاحيان احتياطيات اختيارية لذلك هذه الاحتياطيات لا تحقق عوائد إلى المصرف كذلك تدل على ارتفاع الودائع الجارية لذلك المصرف مقيد بالاحتفاظ بالسيولة لمواجهة السحوبات.

رابعا:- قياس اثر مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف الائتمان للمدة

(٢٠٠٥-٢٠١٤). بهدف قياس علاقات الاثر والارتباط والتأكد من نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات

مخاطر السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع لمصرف الائتمان تم ادخال البيانات واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (٩) و (١٠)

جدول (٩) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على حق الملكية X_2 $1.709X_2 - 1.748 = Z^2$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p-value	T المحسبة	T الجدولية	F المحسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	١.٧٤٨	٠.٧١	٠.٥١٥	٠.٠٠٩	٣.٢١٥	١.٨٦٠	٨.٤٩٧	٤.١	١.٨٦٣
B ₂	-١.٧٠٩				٢.٩١٥				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تدل النتائج الاحصائية الواردة من الجدول (٩) ان المتغير المستقل X_2 يؤثر في المتغير التابع Z_2 العائد على حق الملكية كما تشير النتائج إلى نجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R^2) مايقارب (٠.٥١٥) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر ٥١.٥% من التغير الحاصل في Z_2 وان ما نسبة ٤٨.٥% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F, T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p -value وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع وكانت قيمته اقل من ٠.٠٥ مستوى الدلالة . كذلك اختبار $D-W$ يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (١.٨٦٣) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=٠.٨٣$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du-٤$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارت ساليه معلمة المتغير المستقل X_2 تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة عكسية بمعنى تغير ١% بنسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات تؤدي إلى تغيرات في مؤشر العائد على حق الملكية باتجاه معاكس بنسبة ٥١.٥% وذلك لان ارتفاع هذه النسبة يعني ان المصرف يحتفظ بنسبة كبيرة من الموجودات السائلة لمواجهة مخاطر السيولة وبالتالي الفائدة المتحققة منخفضة وبالتالي التأثير على الارباح.

جدول (١٠) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة $Z_4 = ٠.٠٤٣ - ٠.٢٦٩X$

المعلمة	التقدير	R	R^2	p-value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b٠	٠.٠٤٣	٠.٧١٣	٠.٤٤٦	٠.٠١	١.٦٥٠	١.٨٦٠	٨.٢٥٢	٤.١	١.٣٦١
B١	٠.٢٦٩				٢.٨٧٣				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يتضح من نتائج الجدول (١٠) إن المتغير المستقل X_1 (نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z_4 (صافي هامش الفائدة) وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حيث بلغ (٠.٤٤٦) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر ٤٤.٦% من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة ٥٥.٤% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الموجودات ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. ونجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F, T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p -value هو اقل من قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك اختبار $D-W$ يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (١.٣٦١) وهي أعلى من الحد الأدنى ($dl=٠.٨٣$) وهي كذلك اقل من قيمة ($du-٤$) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير المستقل تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وذلك بسبب ان زيادة هذه النسبة تبين ان المصرف يحتفظ بنسبة سيولة عالية لمواجهة مخاطر السيولة وما يترتب عليها من خسائر في الموجودات لذلك ارتفاع النسبة تعطي مؤشر لاستقرار الموجودات وبالتالي استقرار العائد المتحقق اي كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيده .

خامساً:- قياس اثر مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي للمصرف التجاري للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

يهدف قياس علاقات الاثر والارتباط تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات مخاطر السيولة كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع لمصرف التجاري واستخدمت الصيغة الخطية من خلال اسلوب (stepwise) في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في جدول (١١) و جدول (١٢) و جدول (١٣) .

جدول (١١) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على الموجودات - $Z_1 = 0.304 - 0.283X_2 - 0.354X_4$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p-value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	٠.٣٦٤	٠.٨٧١	٠.٧٥٩	٠.٠٠٩	٢.٩٣٣	١.٨٩٥	٦.٧٨١	٣.٧١	٢.١٠
B _٢	-٠.٢٨٣				٢.٦٠٤				
B _٤	-٠.٣٥٤				٤.٠٩٣				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية الواردة في الجدول (١١) ان الانموذج القياسي نجح في تمثيل العلاقة بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى اجمالي الموجودات X_2 و نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع X_4 في مؤشرات تقويم الاداء المالي اذ تظهر قيمة معامل التفسير (R^2) (٠.٧٥٩) وتمثل مقدار التغيرات في Z_4 والتي سببها المتغيرات المستقلة وتفسر نسبة ٧٥.٩% من التأثيرات على مؤشر العائد على الموجودات اما نسبة ٢٤.١% من التغيرات ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. اما الاختبار القياسي دورين واتسون (Durbin - Watson) يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي تدل سالبية إشارة معلمة المتغير X_2 والمتغير X_4 تبين ان العلاقة عكسية بين نسبة الارصدة النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات والعائد على الموجودات اي تغير بنسبة ١% في X_2 يؤدي إلى تغير Z_4 بنسبة ٧٥.٩% باتجاه معاكس وذلك لان مخاطر السيولة تؤثر على نواحي العمل كافة في المصرف وبالخصوص على مؤشرات الاداء المالي لديه ، حيث انه في حال تعرض المصرف إلى ازمة سيولة نقدية فان ذلك سيدفعه إلى عدة احتمالات من اهمها قيامه بالافتراض من سوق النقد بمعدلات فائدة عالية من اجل سد العجز لديه ،وهذا سينعكس سلبا على مجمل مؤشرات الاداء المالية.

جدول (١٢) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في العائد على الودائع. $Z^3 = 0.120 - 0.371X^4$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p-value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	٠.١٢٠	٠.٨٣٨	٠.٧٠٢	٠.٠٠١	٨.٨٣٢	١.٨٦٠	١٨.٨٦٥	٤.١	٢.٢٥
B ₄	-٠.٣٧١				٤.٣٤٣				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

يظهر من خلال النتائج الاحصائية في الجدول (١٢) إلى نجاح الانموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد R² بين مؤشرات مخاطر السيولة ومعدل العائد على الودائع حيث بلغ معامل التفسير (٠.٧٠٢) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر نسبة ٧٠.٢% من التغير الحاصل في المتغير المستقل اما نسبة ٢٩.٨% ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي. كذلك نجاح النموذج القياسي يعتمد على نتائج الاختبارات الاحصائية عند تجاوز قيم (F , T) المحتسبة القيم الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وهذا يظهر معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج والمعادلة كذلك يبين اختبار p-value هو اقل من قيمة ٠.٠٥ مستوى الدلالة وهذا يدل على وجود علاقة تائثر معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع. كذلك اختبار D-W يؤكد خلوا النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (٢.٢٥) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=٠.٨٣) وهي كذلك اقل من قيمة (du-٤) وهي منطقة عدم وجود المشكلة وبالغلة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير المستقل X⁴ تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض على الودائع وصافي هامش الفائدة لان زيادة هذه النسبة تعني ان المصرف بحاجة إلى سيولة كمتطلبات تمويل فجوة التمويل عن طريق الموجودات السائلة الامر الذي يزيد من مخاطر سيولة المصرف وبالتالي تحمل تكاليف والتي تؤثر على فائدة المصرف المتحققة.

جدول (١٣) نتائج تقدير اثر مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في صافي هامش الفائدة $Z^4 = 0.002 - 0.137X^1$

المعلمة	التقدير	R	R ²	p-value	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
b ₀	٠.٠٠٢	٠.٩٣٧	٠.٨٦٣	٠.٠٠١	٠.٢٤٩	١.٨٦٠	٥٧.٦٦	٤.١	١.٥٧٣
B ₁	-٠.١٣٧				٧.٥٩٣				

المصدر : من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج (spss).

تشير النتائج الواردة في الجدول (١٣) إلى نجاح الانموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين نسبة النقدية والارصدة لدى المصارف على اجمالي الموجودات والمتغير التابع حيث بلغ معامل التحديد (R² ٠.٨٦٣) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل النقد والارصدة النقدية و لدى المصارف على اجمالي الموجودات يفسر ٨٦.٣% من التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة وان ما نسبة ١٣.٧% من التغيرات الحاصلة في صافي هامش الفائدة ترجع إلى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي عندما تجاوزت قيم (T, F) المحتسبة إلى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ، فقد كانت قيم (T) المحتسبة ل (X¹) هي (٧.٥٩٣) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١.٨٦٠) مما يدل على المعنوية الكاملة للمتغير المستقل X¹ على المتغير التابع Z⁴ كذلك قيمة F المحتسبة تجاوزت قيمتها الجدولية وايضا اختبار p-value هو اقل من

قيمة الثابت وهذا يدل على وجود علاقة تائية معنوية للمتغير المستقل على المتغير التابع . كذلك أختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لا يعاني مشكلة الأرتباط الذاتي إذ بلغت قيمة المحتسبة (1.073) وهي أعلى من الحد الأدنى (0.83) والحد الأعلى (1.4) وهي كذلك أقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). أما إشارة معلمة المتغير X1 تدل على وجود علاقة عكسية أي زيادة نسبة الارصدة النقدية في الصندوق أو المصارف يقلل نسبة توظيف الاموال مقابل تحمل كلف مصادر هذه الاموال الامر الذي يؤثر سلبا في حجم الاستثمارات والفائدة المتحققة.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا المبحث إلى استعراض اهم ما توصل اليه الباحثان من استنتاجات وتوصيات وعلى النحو الاتي:-

أولا :- الاستنتاجات

- 1- تظهر مؤشرات السيولة ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياسا بالموجودات الاخرى لدى المصارف ، وهذا يعكس قدرة المصارف على الاستجابة السريعة للمتطلبات من دون تحمل تكاليف عالية ومما يعزز ثقة الجمهور في المؤسسات المالية .
- 2- يلاحظ من خلال تحليل نسب السيولة ان نسبة الاقراض لدى المصارف منخفضة والاعتماد الاكبر على بيع وشراء العملات وهذا يؤشر إلى الافتقار لوجود خطط حقيقية لاستثمار اموالها.
- 3- بشكل عام شكلت القروض إلى اجمالي الموجودات ما يقاب (24%) وهي نسبة توافر حماية كبيرة للمصارف من مخاطر السيولة بسبب حالة التردد ونسبة القرض المتعثرة وعدم وجود الضمان الكافي جعل المصارف اكثر تحفظا.
- 4- تذبذب نسبة القروض إلى الودائع في المصارف عينة الدراسة نتيجة حساسية المصرف إلى تغيرات اسعار الفائدة والتي تؤثر على طلبيات الزبون وبالتالي على مركز سيولة المصرف .

ثانيا :- التوصيات

- 1- على المصارف ان تكون على استعداد لمواجهة طلبات السيولة في أوقات معينة مثل بداية كل شهر أو نهاية كل سنة أو مراسم محددة.
- 2- ضرورة تحقيق التوازن بين مواعيد الاستحقاقات على الموجودات ومواعيد الاستحقاقات المرتبطة مع التدفق الخارجي أو الديون .
- 3- ضرورة قيام المصرف بتخطيط السيولة لمقارنة كلفة الاحتفاظ وتكلفة الفرصة البديلة.
- 4- عدم اخذ قرارات السيولة بمعزل عن مناطق الخدمة في المصرف لان توفير السيولة يعتمد على مدى تحقيق المصرف للارباح.
- 5- التنسيق بين مصادر واستخدامات المصرف لتجنب تعرض المصرف إلى فجوة السيولة من خلال تحديد هيكل الاموال.

المصادر

- 1- التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2005-2014).
- 2- ابو احمد ، رضا صاحب وقדوري ، فائق مشعل ، ادارة المصارف ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
- 3- الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي - مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2002 .

- ٤- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، " ادارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ .
- ٥- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، " ادارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .
- ٦- الحسيني ، فلاح حسن عداي و الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، " ادارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .
- ٧- الحناوي ، محمد صالح ، وعبد السلام ، السيد عبد الفتاح ، المؤسسات المالية ، " البورصة والبنوك التجارية " ، الدار الجامعية طبع - نشر- توزيع،الإسكندرية ، مصر : ٢٠٠٠ .
- ٨- حنفي ، عبد الغفار و قرياقص ، رسمية . اسواق المال ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٠ .
- ٩- حنفي ، عبد الغفار، و ابو قحف ، عيد السلام ، " الادارة الحديثة في البنوك التجارية " ، دار الجامعة ، الاسكندرية - مصر ، ٢٠٠٤ .
- ١٠- الخطيب ، سمير ، قياس وادارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي) ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ .
- ١١- خلف ، فليح حسن ، " الاسواق المالية و النقدية " عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، أريد - الاردن ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- رمضان ، زياد سليم وجودة ، محفوظ احمد ، " الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٣ .
- ١٣- سعيد ، عبد السلام لفته ، " خصوصية العمل المصرفي " ، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .
- ١٤- سلام ، عماد صالح ، "البنوك والكفاءة الاستثمارية" ، إتحاد المصارف العربية ، بيروت، ٢٠٠٤ .
- ١٥- الشماع ، خليل محمد حسن ، " أساسيات العمليات المصرفية " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن : ٢٠٠٤ .
- ١٦- الشمري ، صادق راشد ، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية) ، ط ١ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٨ .
- ١٧- الشمري ، صادق راشد ، " ادارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية " ، بغداد - السعودون ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٢ .
- ١٨- الطيب ، محمد شفيق واخرون ، اساسيات الادارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٢ .
- ١٩- عقل ، مفلح محمد ، " وجهات نظر مصرفية " الجزء الثاني ، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٦ .
- ٢٠- العارضي ، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر، عمان ، ٢٠١٣ .
- ٢١- غازي ، مامندي ، ادارة البنوك ، ط ١ ، مطبعة جحي هاشم ، اربيل ، ٢٠١٢ .
- ٢٢- الكرخي ، مجيد عبد جعفر ، "مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية" دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠١ .
- ٢٣- مطر ، محمد عطية ، "التحليل المالي - الأساليب والأدوات والأستخدامات العملية " ، الطبعة الأولى، دار حنين ، عمان ، ٢٠٠٦ .
- ٢٤- هندي ، منير إبراهيم ، " إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، مصر : ١٩٩٦ .

- ١- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد والخامس والعشرون ، العدد ٢ ، ٢٠١٤-٢٠١٥ .
- ٢- الموسوي ، أحمد حسين ، ومحمد ، عبد الحسين جاسم ، " تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية " ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، الأصدار (٣١) ، الصفحات (٢١٢-٢٣٤) ، المجلد (٨) ، ٢٠١٢ .
- ٣- الموسوي ، حيدر يونس ، ادارة المخاطر والسيولة المصرفية (دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد ٢ ، انساني ، ٢٠١١ .

ت- والبحوث و الدوريات

- ١- " إدارة السيولة " ، بحوث ودراسات ، إتحاد المصارف الكويتية ، مجلة المصارف (الكويت) ، ٢٠٠٧/٨/٢٤ :
- ٢- الدوري ، مؤيد عبد الرحمن وعادي ، فلاح حسن ، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية ، دراسة مقارنة " ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩١ .
- ٣- رجا رشيد ، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد وأهمية في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٠ .
- ٤- سرمد كوكب الجميل ، مؤشرات القدرة الايفائية في ادارة ميزانية مصرف الرافدين ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد ٤١ ، ١٩٩٣ .
- ٥- الشماع ، خليل محمد حسن ، " تحليل وتقييم أداء المصرف " (ورشة عمل)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (معهد التدريب المالي والمصرفي، صنعاء-اليمن، يناير ٢٠٠٢ .
- ٦- الصائغ ، محمد جبار و رضا صاحب ابو حمد ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ .
<http://mng.uokufa.edu.iq/teaching/redhasahib/elasticity.doc>
- ٧- عبد السادة ، ميثاق هاتف و سعيد ، بلال نور وناظم ، الهام ، " تقييم الاداء المصرفي باعتمادو تحليل نسب السيولة و الربحية " ، المجلة العراقية للعلوم الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة كربلاء ، المجلد السادس - العدد الأول ، ٢٠٠٨ .
- ٨- عيسى ، اشرف لطيف ، " مؤشرات السيولة في المصارف الحكومية العراقية دراسة تحليلية مقارنة بين مصرفي الرشيد والرافدين " ، بحث دبلوم عالي - إدارة مصارف ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد : ٢٠٠١ .
- ٩- الكور ، عز الدين مصطفى ، اثر السيولة على كفاءة التكلفة والاداء (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الاردنية) ، الاردن ، ٢٠١٠ . <http://iefpedia.com/arab/wp-content>
- ١٠- معهد الدراسات المصرفية ، " ادارة السيولة في المصرف التجاري " نشرة مالية و مصرفية ، السنة الخامسة ، العدد ٢ ، دولة الكويت ، أيلول ٢٠١٢ .
- ١١- نهاد عبد الكريم وآخرون ، تقويم الاداء لبعض فروع المصارف العاملة في تكريت ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٩ . <http://zancojournals.su.edu.iq>

ث- الرسائل والأطاريح

- ١- الاسدي ، خولة طالب جبار ، " ادارة السيولة في ضوء الكلفة الفرصية للحساب الموقوفة " ، أطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

- ٢- جبارة، سيد محمد علي، " تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.
- ٣- المكصوسي، ايمان عدنان سعد . " التوافق بين سلوك الودائع وتوظيفات اموال المصارف التجارية " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ .
- ٤- الموسوي ، عدنان جبار ، " تطورات سيولة المصارف التجارية في العراق " ، بحث دبلوم عالي - إدارة مصارف ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد : ١٩٧٨ .
- ٥- النعيمي، زهراء أحمد محمد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق"، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .

د- المؤتمرات العلمية

- ١- مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢، ورقة عمل، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشرف
وحدة تطبيق مقررات بازل ٢ . www.cbe.org.eg
- ٢- مروان النحلة، قياس وتحليل إدارة المخاطر المالية، ٢٢ شباط، ٢٠١٠. www.Kauatkji.com
- ٣- ملتقى المحاسبين الاردنيين و العرب www.aa٢٥-net/topic-٥٩٩١-٥٩٩١

Books

- ١- Anthony saunders, financial institution management , amodren perspectibe , number ٢ , university , of newyork , ١٩٩٧.
- ٢- Baltensperger, E. "Alternative approaches to the theory of the banking firm" Journal of monetary economics, :١٩٨٠
- ٣- Benic , Vladimir & Franic , Lvna , Stock Market Liquidity : Comparative Analysis of Creation and Regional Market , Financial theory and Practice , McGraw-Hill, U.S , ٢٠٠٨.
- ٤- Central bank of Liberia, Guidelines for CAMELS rating at Liberian banks September ٣٠, ٢٠٠٥
- ٥- Gitman, Lawrence J., (٢٠٠٩), "Principles of Managerial Finance", ١٢th Ed
- ٦- Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , " Bank Management" ٤thEd., John Wiley & Sons, Ice, U.S.A, ١٩٩٤.
- ٧- Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B., Bank Management: Text & Cases ٤thEd., New York: John Wiley & Sons, Ice, ١٩٩٨.
- ٨- Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, ٥th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice , ١٩٩٩.
- ٩- Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott, Bank Management , ٤th ed., ٢٠٠٠ .
- ١٠- Reed, Edward, & Gill, Edward, "The commercial banking", ٤th. Ed. Prentice-Hall Inc., U.S.A: ١٩٨٩
- ١١- Rose , Peters . " Commercial Bank Management .", Irwin Mc Graw – Hill , ١٩٩٩
- ١٢- Joseph F. Jr. Sinkey, ١٩٩٨, Commercial Bank Financial Management, Fifth Edition, New Jersey: Prentice Hall.

١٣- Wood, Jr. Oliver G., "Commercial banking practice & policy", D. Van Nostrand Company, New York U.S.A: ١٩٧٨

شبكة المعلومات الدولية

- ١- شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، دروس موجهة لطلبة الماجستير، ٢٠١٣-٢٠١٤ على الموقع
- ٢- مروان النحلة، قياس وتحليل إدارة المخاطر المالية، ٢٢ شباط، ٢٠١٠. www.Kauatkji.com.